الأمم المتحدة

E/CN.6/2011/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير – ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تقرير المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أولا – معلومات أساسية ومقدمة

١ – أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٩/٦٤ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وطلبت، في الفقرة ٦٧ (ج) من القرار، إلى رئيس الهيئة أن يقدِّم إلى لجنة وضع المرأة تقريرا سنويا عن الجوانب المعيارية من عمله وعن تنفيذه للتوجيه بشأن السياسة العامة الذي تقدِّمه اللجنة. ويقدَّم هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.

٢ – وبالنظر إلى أنني توليت مسؤولياتي منذ وقت لا يتجاوز إلا قليلا فترة الشهرين ونصف الشهر، فإن هذا التقرير يركِّز على مجالين يهدفان إلى تحويل الهيئة إلى كيان قادر على الاستجابة الكاملة لتوقعات الدول الأعضاء على النحو الوارد في القرار ٢٨٩/٦٤. ويركز المجال الأول على طرح رؤيتي بشأن الهيئة وتوجهها الاستراتيجي، والثاني على التغيرات الإدارية والمؤسسية الحاسمة اللازمة لتوحيد المكاتب الأربعة السابقة في هيكل ديناميكي ومبتكر يدمج أيضا الدور الإضافي الذي عهدت به الجمعية العامة إلى الهيئة وهو قيادة

* E/CN.6/2011/1.

040111 040111 10-68818 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنسيق تلك الأنشطة وتعزيز المساءلة في هذين المجالين. وستبين التقارير التي سأقدمها مستقبلا إلى اللجنة، بمزيد من التفصيل، الطريقة التي تدعم بها الهيئة العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بنوع الجنس وتعمل من خلالها على تعزيز الاهتمام بجوانب المساواة بين الجنسين على نطاق الهيئات والعمليات الحكومية الدولية على الصعيدين القطاعي والمواضيعي. وستناقش أيضا الدعم المحدد الذي ستقدمه الهيئة لتنفيذ التوجيه المقدَّم من اللجنة بشأن السياسة العامة وبشأن التعاون والتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين في تلك الجهود، على مختلف المستويات، لا سيما المستوى الوطني.

ثانيا – الرؤية والتوجه الاستراتيجي والحوكمة بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

٣ – أتاح عام ٢٠١٠ الكثير من الفرص الحاسمة لتقييم التقدم المحرز في بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا وتنفيذ إطار السياسات العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي حين أسهمت كل هذه الأحداث في الحفاظ على التركيز على العمل المطلوب على وجه السرعة، فلا خلاف على ضرورة بذل جهود أكبر بكثير لسد الفجوات القائمة بين حقوق المرأة المنصوص عليها في القانون وتمتعها بها على أرض الواقع؛ وبين السياسات والاستراتيجيات القائمة لتمكين المرأة والتنفيذ الفعلي لتلك السياسات والاستراتيجيات؛ وبين الالتزامات الكثيرة بتحقيق تكافؤ الفرص وتمكين المرأة من الاستفادة الكاملة بالحقوق والفرص والموارد والمساهمة في جميع جوانب التنمية كشريك على قدم المساواة، والإجراءات الملموسة المتخذة لتحقيق ذلك.

٤ – ويمثل إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة إقرارا بالفجوات والتحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في تصديها للتمييز المستمر بين الجنسين، وخصوصا في مجالات التنسيق والاتساق، والسلطة والتعيين في المناصب، والمساءلة، والموارد البشرية والمالية. وسنهدف في عملنا على مدى الشهور والسنوات المقبلة إلى تضييق هذه الفجوات وصولا إلى سدِّها في نهاية المطاف بما يكفل لمنظومة الأمم المتحدة ككل المساهمة بشكل حاسم في تعجيل وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥ – وتتمثل مهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة – التي تقوم على الرؤية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة – في العمل من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين النساء والرجال كشركاء في التنمية ومستفيدين منها، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني، والسلام والأمن. وستجعل الهيئة حقوق المرأة محور جميع الأنشطة التي تضطلع بها، وستتولى قيادة وتنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة

بما يكفل ترجمة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى عمل فعلي في مختلف أنحاء العالم. وستوفر الهيئة قيادة قوية ومتماسكة لدعم أولويات الدول الأعضاء وجهودها، وبناء شراكات فعالة مع الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة (انظر A/64/588).

٦ - وقد شرعْتُ في عملية تشاورية شملت جميع أصحاب المصلحة من أجل وضع الاستراتيجية المقبلة للهيئة. وستكون السمات المميزة لهذه الاستراتيجية متسقة مع القرار المؤسس للهيئة. ذلك أنها ستركز على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء على المستوى الوطني، بما يتمشى والأولويات الوطنية؛ وتعزيز الاتساق بين الدعم المعياري المقدَّم إلى العمليات الحكومية الدولية العالمية والمشورة التقنية والمواضيعية المقدَّمة إلى الشركاء الوطنيين على الصعيد القُطْري؛ وتعزيز القيادة والتنسيق والمساءلة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتقديم الدعم في مجال تعميم المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وبغية إعداد الهيئة لهذا التوجه الاستراتيجي، فإنني أركز حاليا على أربع مهام فورية. أولها، أنه يجري حاليا بذل جميع الجهود اللازمة كي تدخل الهيئة طور التنفيذ بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بما يضفي على المنظمة الجديدة هوية ورؤية جديدتين (انظر أيضا الفرع التالي). وتشمل هذه الجهود التركيز المبكر على تعزيز قدرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الميدان، بما يمكننا من تقديم خدماتنا حيثما تشتد الحاجة إليها ومن الاستجابة لطلبات الدعم التي ترد إلينا من الدول الأعضاء. وتتمثل أولويتي الثانية في التشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل وضع إطار فعال لتقديم التعاون من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، ولتنسيق الدعم المقدَّم من المنظومة بأسرها إلى الدول الأعضاء لتعجيل وتيرة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأولويتي الثالثة هي العمل مع العديد من الدوائر المناصرة التي دعت إلى إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين والجماعات والشبكات النسائية من مختلف بلدان العالم. فآراء هذه الدوائر المناصرة لها أهميتها البالغة في المساعدة على توضيح التوقعات وتحديد أولويات النهج الاستراتيجية التي ستعتمدها الهيئة في المستقبل. وأولويتي الرابعة هي ضمان حصولنا في أقرب وقت ممكن على قاعدة موارد صلبة ويمكن التنبؤ بها بما يمكِّن الهيئة من تقديم الدعم اللازم على المستوى الوطني. وتحقيقا لتلك الغاية، أقوم حاليا بالتواصل مع الدول الأعضاء؛ كذلك فإنني أهدف في الوقت الراهن إلى بناء شراكات جديدة ومبتكرة لتأمين موارد جديدة لكي تتمكن الهيئة من القيام بالاستثمارات اللازمة للمساعدة على تحويل الالتزامات والأماني القائمة إلى تغيّر حقيقي للنساء والفتيات.

٨ - وقد قامت الجمعية العامة بضم جميع الولايات والمهام الحالية لمكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وتحويلها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسلطت الجمعية العامة الضوء على الدور الإضافي المناط بالهيئة وهو قيادة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنسيق تلك الأنشطة وتعزيز المساءلة في هذين المجالين. وتقوم الهيئة، بصفتها كيانا جامعا، بأعمال الأمانة وتضطلع أيضا بأنشطة تنفيذية على الصعيد القُطْري.

٩ - وتعكس الترتيبات المتعلقة بحوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا الطابع الجامع. فالجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة وضع المرأة تشكل هيكل الحوكمة الدولي المتعدد المستويات الذي تناط به وظائف الدعم المعياري والذي يقدم للجهاز التوجيه المتعلق بالسياسات المعيارية. وتشكل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي للهيئة هيكل الحوكمة الدولي المتعدد المستويات الذي يشرف على الأنشطة التنفيذية للهيئة ويوفر لها التوجيه المتعلق بالسياسات المعيارية.

١٠ - وستواصل الهيئة دعمها للعمليات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ضمن الإطار العام لإعلان ومنهاج عمل بيجين وما يتصل به من صكوك ومعايير وقرارات للأمم المتحدة. وستقوم بتعزيز وتعميق خبرتها بشأن القضايا التي تحددها الدول الأعضاء، دعما للمناقشات الحكومية الدولية بشأن القضايا الجارية والناشئة، حسب مقتضى الحال. وفي الوقت ذاته، ستقوم الهيئة بدعم جهود البلدان للوفاء بالتزاماتها بإحداث تغيرات ملموسة في حياة النساء والفتيات. وستسعى الهيئة كذلك إلى تعزيز الاتساق بين الدعم المعياري الذي توفره للعمليات الحكومية الدولية والدعم التنفيذي الذي تقدمه للشركاء على الصعيد الوطني. وستكون ترجمة هذه الولايات والمهام، بما تنطوي عليه من دعم متبادل، إلى تغيرات ملموسة في حياة النساء والفتيات مهمة رئيسية ستضطلع بها الهيئة في القريب العاجل.

ثالثا - الخطوات المتخذة لتفعيل هيئة الأمم المتحدة للمرأة

١١ - ستستمر عملية دمج الكيانات السابقة في منظمة متماسكة موجهة نحو تحقيق النتائج حتى نهاية عام ٢٠١٠ وفي غضون عام ٢٠١١. وتنطوي الفترة الانتقالية على العنصرين المتعلقين بكل من دمج ولايات ومهام وأصول الكيانات الأربعة في هيكل مؤسسي مبتكر ومتسق يستجيب لتوقعات الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، وقيام الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة باستعراض الميزانية المقترحة للهيئة لعام ٢٠١١ والموافقة عليها.

١٢ - ولا تزال عملية الانتقال وإدارة التغيير في الهيئة قيد الإجراء. وأتوقع أن يحرَز تقدم كبير بنهاية عام ٢٠١٠ في انتقال موظفين للعمل في الهيئة وإنشاء وحدات عمل جديدة. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/65/531)، فإن عمل الهيئة يستند إلى ركنين فنيين أساسيين بينهما صلات وثيقة وعضوية. وهذان الركنان هما الدعم الحكومي الدولي والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة والشراكات الاستراتيجية؛ وأنشطة السياسة العامة والأنشطة البرنامجية. وسيكون هذا الهيكل هو الأساس الذي يُستنَد إليه، من ناحية، في دمج الأخصائيين المواضيعيين في وحدات العمل، ومن ناحية أخرى في دمج مهام الدعم المعياري مع المشورة التقنية والمواضيعية بشأن الأنشطة التنفيذية على المستوى الوطني. ويتوقع أن تؤدي أوجه التآزر الناشئة عن ذلك إلى إثراء العمل المعني بالدعم المعياري، بإحداث تقدم ملموس واستخلاص دروس مستفادة وممارسات جيدة من الميدان، وإلى انتظام أكبر في متابعة الالتزامات الحكومية الدولية والمساعدة على تنفيذها من خلال الأنشطة التنفيذية. ويجري حاليا الإعلان عن وظائف الرتب العليا، وأتطلع إلى أن يكون فريق الإدارة العليا قد تولى مهامه بحلول موعد انعقاد الدورة الخامسة والخمسين للجنة.

١٣ - وتمشيا مع الطابع الجامع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإنها تموَّل من مصدرين رئيسيين: فتموَّل الموارد اللازمة للعمليات الحكومية الدولية المعيارية من الميزانية العادية بموافقة الجمعية العامة. وتمول الموارد اللازمة للعمليات الحكومية الدولية التنفيذية والأنشطة التنفيذية على جميع المستويات من التبرعات، بموافقة المجلس التنفيذي.

١٤ - وقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا تضمن مقترحا منقحا بشأن استخدام موارد الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لتمويل مهام الدعم المعياري المناطة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك خيارات للترتيبات الإدارية الخاصة بالميزانية العادية للهيئة، للموافقة عليه (A/65/531). ومن المقرر أن تقدِّم الجمعية العامة إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين معلومات شفهية مستكملة عن الإجراء الذي اتخذته في هذا الصدد. وسيُعرض على لجنة البرنامج والتنسيق تقرير بالتغيرات في الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ نتيجة لإنشاء الهيئة وقت قيام هذه اللجنة باستعراض الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وفقا للإجراءات المتبعة في هذا الخصوص.

١٥ - انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجلس التنفيذي للهيئة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ومن المقرر أن يعقد دورته التنظيمية في ١٥ كانون الثاني/ديسمبر. ومن بين المسائل التي سيتناولها المجلس التنفيذي آنذاك مشروع نظامه الداخلي، إلى جانب مسائل تنظيمية أخرى. ومن المقرر أن يعقد المجلس دورته العادية الأولى في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبناء على الطلب الوارد في القرار المؤسس، سأقدم للمجلس في تلك الدورة مقترحا بشأن استخدام موارد التبرعات لميزانية الدعم لفترة السنتين

٢٠١٠-٢٠١١. وأعتزم أن أعرض على المجلس في دورته العادية الثانية، في حزيران/يونيه ٢٠١١، الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ومن قبيل التحضير لهذه الخطة، أعكف حاليا على إعداد ''رؤية وخطة عمل لمدة ١٠٠ يوم''، ستتضمن مؤشرات على مجالات الأولوية التي أعتقد أن الهيئة ستتولى زمام القيادة العالمية فيها.

١٦ - وتهدف المقترحات الآنفة الذكر بشأن ميزانية الهيئة لعام ٢٠١١ إلى توفير الحد الأدنى من القدرات الأساسية اللازمة لاستيفاء المتطلبات التي حددتها الجمعية العامة في قرارها. وفي ضوء توقيت إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن المقترحات المنقحة لاستخدام موارد الميزانية العادية والتبرعات، على التوالي، ترتكز على الأطر الاستراتيجية المعتمدة للكيانات السابقة الأربعة.

١٧ - وقد شرعْتُ أيضا في عملية لتقييم القدرات الميدانية، وهي عملية ستوفر أساسا لتحديد القدرات اللازمة في تصنيف البلدان/المناطق المختلفة لضمان فعالية تنفيذ الهيئة للولاية المناطة بها. ومن شأن هذا التقييم على وجه الخصوص أن يساعد الهيئة على توضيح القدرات اللازمة لتعزيز الاتساق بين التوجيه المعياري المقدَّم من الهيئات الحكومية الدولية والدعم التنفيذي المقدَّم للشركاء الوطنيين على المستوى القُطْري، وللقدرات المطلوبة لتعزيز التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.

رابعا - استنتاجات

١٨ - إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو عمل تاريخي. وجميع أصحاب المصلحة في إنشاء هذه الهيئة لديهم توقعات ضخمة بأن تحقق نتائج سريعة وملموسة. على أن النجاح في ذلك يقتضي الالتزام والمساهمة من جانب الكثيرين - الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني - جنبا إلى جنب مع الجهود التي تبذلها الهيئة نفسها.

١٩ - وتضطلع لجنة وضع المرأة بدور محوري في وضع السياسات عموما ومتابعة ورصد المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن تعميم المنظور الجنساني. ويستجيب برنامج عمل اللجنة وأساليب عملها لهذه الولاية.

٢٠ - ويكتسب هذا الدور المستمر للجنة أبعادا إضافية، بعد أن دعتها الجمعية العامة إلى العمل بصورة وثيقة مع المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوفير الإرشاد والتوجيه كل في مجال اختصاصه. وينبغي أن يهدف هذا التفاعل إلى المساهمة في سد الفجوات، على جميع المستويات، بين غايات الهيئات الحكومية الدولية والتزاماتها، الحالية والمستقبلية، والتنفيذ الفعال لها لصالح النساء والفتيات في كل مكان.